ومنها انا بينا ان الجوهر لا تولد عن علة ذات العلة لا توجب الذوات

مسئلة العزم شحاذ لا يكون علة وتحميل هذا الوصف على علة

باجماع المسلمين وقال بعض الفلاسفة انه علة العالم وعن بعضهم انه علة

العالم هذا مع قولهم بقدم العالم ومنهم من قال انه فاعل وعلة وهذا ناقض

كان كونه فاعلا توجب له اختيارا وكونه علة لصحة لما ان العلة لا توجب الا

الاعدام لحدوث والاختصاص لما يقع بالحلول فيه والمعلول الرابع الابعاد

موجودة واذا وجبت نفي عن العلة والفاعل ولانا اذا كان كل واحد

منهما قديما فليس احدهما ان يكون علة والآخر معلولا ما اولى من الآخر

ان يكون علة وهو معلول ولانا بينا ان العالم محدث وله صانع قديم

محدث كما سنا فبطل قولهم وقد بينا ما يعلق به القدم والاثبات

الصانع مسئلة لا يجوز ان يكون الخ معلولا لعلتين وقال ابو القاسم يجوز

ان كل واحد منهما اما ان يكون علة او لا يكون علة فان كان

كل واحد علة غير ما تقول ان كان كل واحد الكون فسمي عليها الصير

علة لان هم ما ليس بعلة الى ما ليس بعلة لا توجب كونها علة وكان العلة

انما توجب المعلول لامر يرجع الى ذاتها وصفة الذات ترجع الى الاحداث

وليس هذا لفعل الشرع لانها ليست بموجب وانما هذا ذات امارة الحكم

وليس هذا بصحيح واضح فلا يمتنع ان يكون ذات وصفة من مسلم الموثق

بوصف واضح فلا يمتنع ان يكون ذات وصفة من مسلم الموثق

غير مختص بالفاعل وتأثيره محدث لا اختيار وقع العلة

فصل وقد بينا فيما اذا كانت الاحوال علة وقد بينا

فصل عند عارض كالنيام والساهي وتأثير الفاعل انما هو في

Copyright © King Saud University

الحدوث وما سبق الحدوث هو احتراحه من العدم الى الوجود وما بقي

الحدوث كونه مطوما وحيا واما اوهنا والباقي العلة وقد

ذات تؤثر في حال تغيرها وتوجب كالعلم توجب كون العالم عالما

وهو على سبيل الوجوب والمعلول يضاف الى العلة والثاني الذي هو

ذات توجب ذاتا اخرى كالعلم يولد العلم والكون يولد الكون وبعضهم

يولد الحركة كما حكيناه عنهم من اضافة المسبب الى السبب ومنهم من اضاف

الى الفاعل وكلاهما ترتيب وان جاز الاضافة الى الفاعل على ما

والرابع المقتضي وهو ان يكون ما يوثر ما يوثر فيه يرجعان الى ذات

والمقتضي صفة احترى كونه جوهرا اقتضى كونه حيا بصفة

كونه حيا ومن هذا الفصل قال ابو هاشم صفة المحل انه يصح

كونه عالما قادرا حيا والخامس الداعي وهو ما يرجع الى المحل وترجمه

وانما الداعي علمه حال الشيء فاذا علم من حال الفعل حاجة اليه او حسنه

او وجوه دعاه اليه فاذا علم فيه مضرة صرفه عن فعله والتارك

الموجب يخلف اسمه واكثر ما تعلق به العلل وان كان

يتعلق بجميع ما قدمناه فليس لباب مفرد والتابع الشرط

وهو ما يحصل المشروط عنده ويصح ان يحصل ولا يصح المشروط

والسبب لا يحصل المشروط دونه لكونه حيا شرط في كونه عالما

قادرا ويجوز ان يكون الشرط معلوما وقد يكثر الشرط

عن موجب وحد الشرط ما لولاه لما صح حصول المشروط وقد يكون

شائعا في الفرق بين العلة والشرط وهو ما كان منها الحي